اقتراح بحصر توزيع المازوت والبنزين بوزارة النفط والوزير مستعد

رعد لـ«الوطن»: تعدد الجهات في لجان المحروقات يؤدي إلى ضياع «المسؤول»

مشروع قانون منح قروض للطاقة المتجددة قيد الدراسة

محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في مجلس الشعب محمد رعد أن اللجنة رفعت إلى الحكومة مقترحاً تضمن دراسة آلية جديدة لتوزيع المحروقات وهي حصر توزيعها بوزارة النفط حتى يتم حصر المسؤولية في حال وجود خلل، لافتاً إلى أن لجان المحروقات في المحافظات حالياً مؤلفة من عدة جهات وبالتالي تضيع المسؤولية في الآلية الحالية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد رعد أن وزير النفط خلال حضوره اجتماع اللجنة أبدى استعداده للآلية الجديدة المقترحة، معتبراً أن ضياع المسؤوليات يؤدي إلى زيادة الأزمة فوق الأزمة الحالية، مشيراً إلى أن الغاية أيضاً تحديد العمل بالاتجاه الصحيح وبالتالي يمكن إيصال المادة المستحقة للمواطنين وبالشكل الصحيح والسهل.

وبيّن رعد أنه يوجد تقصير من بعض لجان المحروقات بالتوزيع، مضيفاً: أما فيما يتعلق بخلافات التقصير فإننا لا نريد أن نرمي التهم جزافاً من دون أدلة.

وفيما يتعلق بموضوع الرقابة على محطات الوقود شدد رعد على أن تكون هناك رقابة على كل الفعاليات وليس فقط على محطات الوقود وأن تكون نظيفة وفعالة ومنتجة للصالح العام سواء أكانت الرقابة من اختصاص وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أم غيرها من الوزارات.

وبيّن أن إغلاق المحطة يتم مباشرة في حال قرر مدير التموين ذلك ويتم إرسال قاسم إلى مديرية المحروقات لعدم تزويد تلك المحطة بالمحروقات وبالتالي لا يحتاج ذلك إلى مراسلات متعبة.

ورأى أن هناك قصوراً في الرقابة من الحكومة رغم أن هناك مبررات لكنها لا ترتقي إلى مستوى هذه الفوضى وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع الأسعار وضبطها، ففارق الأسعار واضح بين محل وآخر وبالتالي هناك حالة فوضى واضحة في هذا الموضوع.

رعد اعتبر أن قانون التموين الحالي لا يطبق بالشكل الصحيح وصارم على الجميع من دون استثناء، مشيراً إلى أن العبرة في تطبيق القانون وليس في تحديثه وخصوصاً أن هناك من يتذرع بأنه يريد التشدد في العقوبات لأنها غير كافية، ومؤكداً أنها كافية في حال تم تطبيقها بالشكل الصحيح.

وأكد رعد أن مشروع قانون إحداث صندوق خاص لمنح قروض للمواطنين لتركيب الطاقة المتجددة يدرس حالياً في لجنة الشؤون التشريعية والدستورية بعدما حوله مجلس الشعب إليها باعتبار أن كل مشروع قانون يرد إلى المجلس يجب أن يدرس في هذه اللجنة قبل تحويله إلى اللجنة المختصة لمناقشته، متوقعاً أنه خلال أيام سوف يصل إلى لجنة شؤون الاقتصاد والطاقة بعدما يصدر تقرير لجنة الشؤون التشريعية والدستورية حول تطابقه مع الدستور.

ورأى أن هذا المشروع سيكون له فائدة في حال تمت ممارسته بالشكل الصحيح وذهبت هذه الأموال التي سوف يتم إعطاؤها للمستفيدين لإقامة مشاريع للاستفادة من الطاقة المتجددة.

وأشار رعد إلى أن اللجنة عقدت العديد من الاجتماعات مع وزراء التجارة الداخلية وحماية المستهلك والنفط والكهرباء لمناقشة الأمور الخدمية التي تخص المواطنين وتدخل ضمن اختصاصات هذه الوزارات وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع ارتفاع الأسعار في الأسواق وتوزيع المحروقات للمواطنين.

انتساب الصحفيين إلى اتحادهم يحرمهم من فوائد الصناديق التعاونية في المؤسسات الإعلامية

رئيس اتحاد العمال: جميع العاملين يحق لهم الانتساب لنقابات العمال والاستفادة من صناديقها

محمود الصالح

كشف رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري أن جميع العاملين في الدولة، وكذلك في القطاع الخاص يحق لهم الانتساب إلى نقابات العمال، كل حسب مجال نشاطه العملي، ومكان وجوده الجغرافي، وكذلك يستفيد المنتسبون لنقابات العمال من جميع الصناديق في هذه النقابات، سواء الصناديق الاجتماعية التي تتعلق بتقديم المساعدة للأعضاء في مناسبات الزواج والوفاة والولادة، أم في الصناديق الصحية، من خلال صرف الوصفات الطبية والأدوية والعمليات الجراحية وغيرها.

وأوضح القادري في تصريح لـ«الوطن» أنه يحق لأي عامل الانتساب إلى جميع الصناديق مهما كان نوعها، حيث يحق للمهندسين العاملين في القطاع العام أو الخاص الانتساب إلى النقابات التي يعملون في مجالها الهندسية أو الكيميائية أو عمال الدولة وغيرها.

ونوه رئيس الاتحاد العام بأنه طالما أن العامل الذي تم تعريفه: هو كل من يقبض أجراً محدداً شهرياً أو دورياً، يقوم بتسديد التزاماته تجاه هذه الصناديق فمن حقه أن يستفيد منها، مهما بلغ عدد الصناديق التي يشترك فيها.

ولفت إلى وجود صناديق تعاونية تؤسس في المؤسسات العامة وبديرها مجلس إدارة منتخب من أعضاء الهيئة العامة للصندوق، ومن حق أي عامل في إطار هذه المؤسسة أن ينتسب إلى هذه الصناديق وأن يحصل على كل ما تقدمه من خدمات.

وبالنسبة للصناديق العمالية، بيّن أن سقف الاستفادة من كل خدمة من خدماتها تقرره النقابة، وهذا يتعلق برأسمال الصندوق وإيراداته، فكلما زادت الإيرادات ارتفعت نسبة الاستفادة من دعم الصندوق.

رئيس اتحاد الصحفيين موسى عبد النور أكد أنه لا يجوز الجمع بين عضوية اتحاد الصحفيين وأي نقابة أخرى باستثناء اتحاد الكتاب العرب واتحاد الفنانين التشكيليين، أما المنظمات الشعبية فهذا موضوع آخر لأنها ليست نقابات.

عبد النور بيّن أن الصحفيين في المؤسسات الإعلامية بمجرد انتسابهم كأعضاء متمرنين في اتحاد الصحفيين يتم إيقاف اشتراكهم في الصندوق التعاوني للمؤسسات الإعلامية، ويشتركون في الصندوق التعاوني لاتحاد الصحفيين، وبالتالي لا يستفيدون من الصناديق التعاونية للمؤسسات الإعلامية.

وأكد أنه لا يجوز الجمع بين عضوية اتحاد الصحفيين وأي نقابة أخرى مثل نقابة المهندسين أو الأطباء، حتى لو كان الطبيب أو المهندس يقوم بالعمل الصحفي فإنه لا يحق له الانتساب لاتحاد الصحفيين بصفة متمرن أو عامل، ويمكنه فقط التسجيل بصفة مشارك.

نقيب المهندسين في سورية غياث القطيني أكد أنه يحق للمهندسين العاملين في الدولة الانتساب إلى نقابات العمال والاستفادة من جميع الصناديق فيها، وهناك عدد من رؤساء نقابات المهندسين هم أعضاء في نقابة المهندسين، ولا يوجد ما يمنع في الازدواجية في الاستفادة من كل الصناديق المتاحة للمهندس طالما أنه يسدد ما عليه من رسوم اشتراك في هذه الصناديق، حيث يستفيد اليوم المهندسون من صناديق نقابات العمال جميعها، ومن صناديق نقابة المهندسين، لأنه لا يوجد ما يمنع من ذلك، ولا يتعارض مع ذلك.

وأوضح أنه في حال كان المهندس مقاولاً فإنه يستفيد من نقابة المهندسين ومن نقابة المقاولين، أو إن كان المهندس عضواً في غرفة التجارة والصناعة فيمكنه الاستفادة من كل ما تقدمه هذه الغرف والنقابات والمنظمات طالما أنه يسهم في تسديد التزاماته تجاهها لأن الأصل أن نقابة المهندسين تعمل على تحسين ظروف العاملين فيها مهنياً وعلمياً واقتصادياً، وبالتالي فهي لا تقف حجرة عثرة في طريق أي مكسب يمكن أن يتحقق للمهندسين من هذه الصناديق. نقيب أطباء سورية كمال عامر أوضح أن جميع الأطباء العاملين في الدولة هم أعضاء في نقابات العمال ويستفيدون من كل المزايا التي يتمتع بها أعضاء نقابات العمال، وفي الوقت ذاته يستفيد الأطباء من الصناديق في نقابة الأطباء، ولا يوجد ما يمنع من ازدواجية الاستفادة من صناديق الأطباء وصناديق العمال وأي صناديق تعاونية طالما أنه لا يتعارض مع قوانين النقابة، حيث يمكن صرف مستحقات الطبيب من خلال صناديق النقابة وفق الأنظمة المعمول فيها في هذه الصناديق، وكذلك يستفيد الطبيب من الصناديق العمالية عندما يكون عاملاً في الدولة، أو حتى في المشافي والخاصة.

- رئيس اتحاد الصحفيين: لا يجوز الجمع بين عضوية اتحاد الصحفيين والنقابات غير الفكرية
- الأطباء والمهندسون: الطبيب أو المهندس يمكنه الاستفادة من صندوق نقابته والصناديق العمالية معاً

شكاوى جديدة من المهندسين منتظري الفرز

أمين عام مجلس الوزراء: الخلل في كلمات المرور عند الكليات.. والشواغر تحددها الجهات العامة

هيثم يحيى محمد

تترافق عملية التحضير لفرز المهندسين خريجي السنوات الثلاث السابقة والتي أعلنت عنها رئاسة مجلس الوزراء في الفترة الأخيرة مع الكثير من الإشكالات والصعوبات والإرباكات التي يتعرض لها معظم الخريجين سواء بسبب الآلية الجديدة في تسجيل الرغبات أم لجهة الشواغر.

وتلقت «الوطن» شكوى الكثير من هؤلاء الخريجين قالوا فيها: نحن أكثر من ٦٠٠٠ مهندس من مختلف المحافظات تم التأخير بفرزنا ثلاث سنوات ليصدر القرار من مجلس الوزراء بأتمتة الفرز وتقليص عدد الشواغر في كل محافظة بما لا يتناسب مع عدد الخريجين ما يقودنا لطريقين أحلاهما مر، إما أن نضع الرغبات ضمن المحافظة ونحرم من حقنا بالفرز كسابق الدفعات وإما أن نتعين بمحافظات أخرى حيث لا يتناسب الراتب مع أجور الطرقات والمعيشة وبالتالي ستنتشر البطالة بعدد كبير في المحافظات.

وأضافوا: نأمل المتابعة مع مجلس الوزراء لإعادة النظر بالموضوع وزيادة عدد الشواغر في كل محافظة لنتمكن من مزاولة مهنتنا بالشهادة التي حصلنا عليها منذ ثلاث سنوات ومساواتنا بالدفعات السابقة فبكفينا التأخير الذي حصل والتطوير لا يظلم مهندسين درسوا وانتظروا هذه المدة الطويلة ومن أقل حقوقنا هو التعيين ضمن محافظاتنا.

وفي شكوى ثانية قال عدد آخر من الخريجين نحن خريجو كلية الزراعة جامعة تشرين ٢٠١٨-٢٠١٩ ويبدو أننا الوحيدون الذين لم يفتح رابط الموقع معنا، حيث يظهر لنا خطأ بكلمة المرور أو اسم المستخدم والمشكلة أن الفترة المحددة لتحديد الرغبات على الموقع هي أسبوعان فقط وعندما تم التواصل مع وزارة التنمية الإدارية أجابوا بأن الموقع شغال والعطل من الكلية ثم تواصلنا مع الكلية فأجابوا بأن العطل ليس من عندهم وهكذا وجدنا أنفسنا (ضائعين)، علماً أن خريجي دفعة ٢٠١٧/٢٠١٨ فتح الموقع معهم والموقع شغال من الأحد الماضي، ونحن لا نستطيع الدخول وتحديد الرغبات وإذا انتهت المدة نخسر الفرز.

الأمين العام لمجلس الوزراء قيس خضر قال رداً على هاتين الشكويين: إن موضوع كلمات المرور وسلامتها يستوجب مراجعة الكلية بشكل عاجل للمعالجة أما موضوع الشواغر فيتعلق بالتوصيف الوظيفي وحاجات الجهات العامة وطلباتها، إذ إن رئاسة مجلس الوزراء لا تستطيع تحديد حاجات الجهات العامة بدلاً من تلك الجهات مع التأكيد أن جميع الجهات يفترض أن تكون طلبت كامل حاجتها ووعد بأنه سيتابع الموضوع راجياً أطيب الأمنيات للمهندسين.

وبناء على طلب الأمين العام أبلغنا الخريجين الذين تواصلوا مع «الوطن» فأكدوا أنهم راجعوا الكلية أمس الإثنين فطلب منهم الموظف أن يكتب كل خريج الرقم الوطني ورقم الموبايل وسنة التخرج على ورقة خارجية كي يتم رفعها للوزارة وينتظروا الرد وأضافوا: مطلبنا الأساسي أن يخرج أحد المسؤولين عن موضوع الفرز ويوضح للمهندسين آلية الفرز وكيفية إدخال الرغبات ومعنى الأرقام بالرابط هل هي مراكز عمل أم شواغر ومن ترفض رغباته هل يحرم من الفرز؟ وأن يشرح لنا سبب العطل ويطمئن المهندسين أنه سيتم إصلاح الخلل قبل انتهاء المدة المحددة لإدخال الرغبات.

وأكدوا أن كمية الاستفسارات والأسئلة عند المهندسين كبيرة وبحاجة لرد لذلك يفترض أن يظهر هذا المسؤول ببث تلفزيوني مباشر مترافق ببث مباشر على موقع الوزارة ويكون الاتصال متاحاً ضمن أرقام معينة حيث يستطيع الكل التواصل معه.